تحليل أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر

Analysis Of The Impact Of The Algerian Public Expanding Spending Policy On Economic Growth

د. بن حاح مونير
جامعة سطيف1 - الجزائر
mounir.benhah@univ-setif.dz

د. بلعاطل عياش
جامعة سطيف1 - الجزائر
ayache.belatel@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2019/02/26 تاريخ القبول: 2020/06/08 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر ، وهي تنتظم في ثلاث محاور، يتناول المحور الأوّل التأصيل النظري للعلاقة بين الإنفاق العام الإستثماري والنمو الإقتصادي، أمّا المحور الثاني فيتناول بالتحليل الإقتصادي أثر برامج الإستثمار العمومي التي تمّ إعمالها خلال الفترة 2001-2014 على أهم قطاعات الإقتصاد الجزائري، في حين خصص المحور الثالث من هذه الورقة البحثية إلى تحليل هذا الأثر من الناحية الإحصائية وهذا بالإستعانة بالأساليب القياسية الكمية.

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية، إلى أنّ الآثار التي أحدثتها سياسة التوسّع في الإنفاق العام على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014 تختلف وتتفاوت من قطاع إقتصادي إلى آخر، كما الزيادة في حجم الإنفاق الإستثماري بـ 1 دينار جزائري من شأنها أن ترفع الناتج الدّاخلي الخام بنحو 0.19 دينار، وأنّ التوسّع في الإنفاق العمومي الإستثماري في الجزائر يفسّر التغيرات التي تطرأ على الناتج الوطني الخام بنسبة متوسّطة بلغت 52.19%.

- **الكلمات المفتاحية:** الجزائر، الإنفاق العام، السياسة الإنفاقية، برامج الإستثمار العمومي، النمو الإقتصادي.

Abstract :

This research paper aims to analyzing and evaluating the impact of the expansion of public spending on economic growth in Algeria. This paper is organized in two axes; The first axis first axis deals with the theoretical rooting of the relationship between public investment spending and economic growth , while the third analyzes the impact of public investment programs implemented during the period 2001-2014 on the most important sectors of the Algerian economy. while devoted The second axis of this research paper is to analyze this effect statistically, using the standard quantitative methods.

through this research paper we found that the effects of the policy of expansion of public spending on the Algerian economy during the period 2001-2014 differ and vary from one economic sector to another, as well as the increase in the amount of investment spending by 1 Algerian dinar will raise the GDP By about 0.19 dinars, and that the expansion of public investment spending in Algeria explains the changes in the gross national product at an average rate of 52.19%.

- **Keywords**: Algeria, Public Expenditure, Public Investment Programs, Economic Growth, spending policy.

المؤلف المرسل: بن حاح مونير، الإيميل: mounir.benhah@univ-setif.dz

I المقدّمة:

مع بداية الألفية الثالثة باشرت الجزائر نهجاً تنموياً تدخلياً بمنطلقات نظرية كينزية أساسه التوسّع في الإنفاق العام، من خلال إعمال ثلاثة برامج للإستثمار العمومي على طول الفترة 2001-2014، بأغلفة مالية إبتدائية غير مسبوقة تجاوزت 30 ألف مليار دينار جزائري.

برّرت السلطات العمومية هذا الحجم الإستثماري العمومي الضخم بضرورة تدارك التأخر على صعيد أبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية، لاسيما بعد الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر خلال تسعينات القرن العشرين، من خلال بعث حركية الإستثمار والنمو الإقتصادي، وعبر إستغلال الوفرات المالية التي تحققت نتيجة التحسّن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية.

من واقع هذا العرض، نصوغ السؤال التالي والذي يشكّل محور إشكالية هذه الورقة البحثية:

ما هو أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على قطاعات الإقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذا التساؤل انطلقنا من فرضيتين كالتالي:

- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتغير في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على الناتج الدّاخلي الخام الحقيقي،
- الاستجابة القوية للإقتصاد الوطني لسياسة التوسّع في الإنفاق العام

تنتظم هذه الورقة البحثية في ثلاث محاور:

1- التأصيل النظري لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي.

2- التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

3- التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

1. **التأصيل النظري لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي:**

لم تتفق تيارات الفكر الإقتصادي حول طبيعة الأثر الذي يمكن أن يحدثه الإنفاق العام الإستثماري (لاسيما على البنية التحتية) على الناتج المحلي، فبين من يرى بوجود آثار إيجابية قد يحملها الإستثمار العام في البنية التحتية على نمو الناتج الوطني وبين من يرى بعكس ذلك تراوحت تلك التيارات.

في هذا السياق، ذهبت نظرية المكافئ الريكاردي (l'équivalance de ricardo-barro 1974) إلى إعتبار أنّ أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي منعدم بسبب "أثر الإزاحة"، الذي ينجم عن توسّع القطاع العام وإستحواذه على موارد القطاع الخاص، ما يظطره إلى التنازل عن دوره في عملية التنمية، أي أنّ أي أثر إيجابي قد يحدثه نمو الإستثمار العام على البنية التحتية، سيتم تقويضه تحت تأثير تقلص حجم الإستثمار الخاص الناجم خاصة عن إرتفاع معدّلات الفائدة(caron M. 2., 2007, p. 72) (الشكل أدناه).

الشكل(1): أثر الإزاحة.

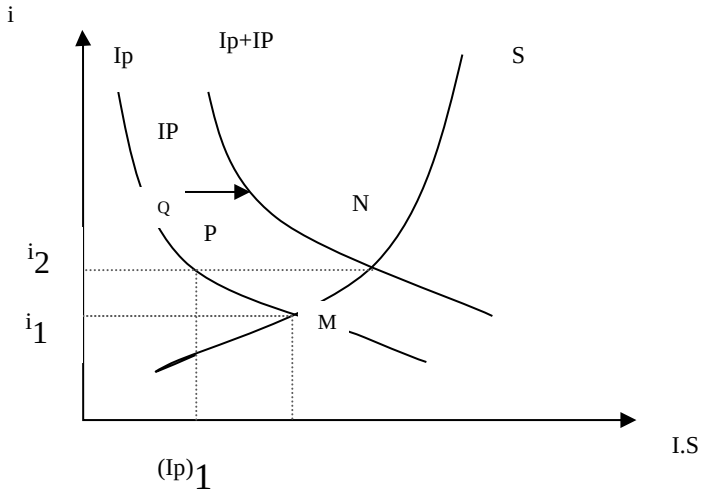

المصدر:

- OCDE, 50 ans de recherché en economie des transports- l'expérince acquise et les grands enjeux , conférence européenne des ministres des transports, Budapest,29 octobre 2003, p 45.

الشكل أعلاه يرسم العلاقة بين الإستثمار الخاص (I) ومعدّل الفائدة (i)، في البداية يكون وضع التوازن عند النقطة (M) أين يتساوى الإستثمار الخاص مع الإدّخار عند معدّل فائدة قدره (i)، لكن تدخُّل القطاع الحكومي من خلال الإستثمار في البنية التحتية (IP) سوف ينقل

الوضع التوازني من النقطة (M) إلى النقطة (N) مايرفع معدّل الفائدة من (i1) إلى (i2) ما ينجر عنه تقلص في حجم الإستثمار الخاص بمقدار (MQ) مما يؤثر سلبا على مستوى النشاط الإقتصادي؛ وتميّز النظرية الإقتصادية بين نوعين من أثر الإزاحة (Devaux, 2002, p. 16):

أوّلاً. أثر الإزاحة غير المباشر: ويحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل توسّعها في الإنفاق العام عن طريق الإقتراض، مايؤدي- في ظل ثبات المعروض من رؤوس الأموال- إلى إرتفاع معدّلات الفائدة، ما يدفع إلى تقليص حصة الإستثمار الخاص في الإقتصاد؛

ثانياً. أثر الإزاحة المباشر: حيث أنّ إرتفاع حجم الإنفاق العام سيترافق على الأرجح مع إنخفاض في الإستهلاك أو الإستثمار الخاص، تحت تأثير توقعات الأعوان الإقتصاديين التي تتسم بالرّشادة، فتوسع آني في الإنفاق العام يعني حتما مزيدا من الأعباء المالية مستقبلاً (الضرائب).

وتضيف نماذج النمو النيوكلاسيكية تأييدا نظريا "لأثر الإزاحة"، إذ اعتبرت أنّ إستثمارت البنية التحتية تعد أحد مدخلات دالة الإنتاج، و أنّ أثرها على النمو سيكون مؤقتاً وخاضعاً لتناقص الغلة كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، إنطلاقا من فرضية أنّ إرتفاع معدّلات الفائدة يؤدّي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ما من شأنه أن يرفع أكثر معدّلات الفائدة، الأمر الذي قد يُدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة (Greffe، 1989، صفحة 156) .

لكن على الرغم من حجية الطرح الذي بنيت عليه مقاربة "أثر الإزاحة"، إلاّ أنّ هناك العديد من الإنتقادات التي وجّهت له، ومن بينها:

- أنّ معدّل الفائدة قد لايكون هو المحدد الوحيد لمستوى الإستثمار الخاص، حيث يمكن لمتغيّرات من قبيل الطلب المستقبلي والعائد المتوقع أن تؤثر على قرارات الإستثمار؛
- إنّ حدوث أثر الإزاحة مرتبط بتوافر ظروف إقتصادية محددة ومقيدة مثل التشغيل الكامل وإنتهاج سياسة نقدية حيادية؛
- من وجهة نظر "كينزية"، قد يكون إحلال الإستثمار الخاص عن طريق الإستثمار العام حتمية للإقتصاد، لاسيما في حال فشل القطاع الخاص عن آداء الأدوار المنوطة به؛

في مقابل وجهة النظر السابقة، ترى نماذج النمو الدّاخلي لاسيما "نموذج بارو (Barro. R، vol.98,1990 ، الصفحات 103-125)، أنّ الإستثمار العام في البنية التحتية (على عكس الإنفاق العام الإستهلاكي) قد تكون له آثار بعيدة المدى على النمو، من خلال ما يحدثه من آثار مباشرة في صورة زيادة في رصيد الإقتصاد من عوامل الإنتاج وتوفير فرص العمل وتشغيل المعطّل من الموارد، ومن آثار غير مباشرة من خلال ما تحدثه الإستثمارات في البنية التحتية من خارجيات (Les Cahiers du CREAD n°87 /2009، n°87 /2009, p 31)في صورة زيادة إنتاجية القطاع الخاص وعوائد رؤوس الأموال الخاصة عبر ما تحدثه من تسهيلٍ لإنتقال مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية والخدمات والسلع الوسيطية، وتخفيضٍ لتكاليف المعاملات والإتثمار. تُضيف بعض الدّراسات الرّائدة التي تناولت العلاقة بين الإستثمار العام في البنى التحتية والنمو الإقتصادي تأييدا لهذا الطرح، من أبرز هذه الدّراسات، دراسة لـ (R. Musgrave) والتي تناولت تطوّر النفقات العامة في بعض الدّول الرأسمالية خلال المدى الزمني 1890-1963، الدّراسة أبانت عن الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي العام في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية؛ ثمّ إنّ أعمال (Aschauer 1989) التي بحثت في أسباب تراجع الإنتاجية في الإقتصاد الأمريكي في سبعينات القرن العشرين، خلصت إلي أنّ إنخفاض الإستثمار العام في البنى التحتية أثّر سلبا على إجمالي إنتاجية العمل في الإقتصاد الأمريكي، ووجد أنّ زيادة بقيمة 1% في مستوى البنية التحتية تؤدي إلى زيادة بقيمة 0.39 % في إنتاجية القطاع الخاص (Barro، 1990، الصفحات 103-125)، ما يُشير إلى أنّ الإنفاق العام على البنية الأساسية من العوامل الهامة المحددة لمعدّلات النمو.

وجاء تقرير البنك الدّولي عن التنمية لعام 1994، ليدعم ما توصل إليه (Aschauer) حين أكّد أنّ "البنية الأساسية إن لم تمثل محرك النشاط الإقتصادي فهي إذن عجلاته...الإتصالات السلكية واللاّسلكية والكهرباء والمياه تستخدم في العملية الإنتاجية لكل قطاع تقريبا، وأنّ النقل يمثّل مدخلاً بالنسبة لكل سلعة أساسية، والمستخدمون لايطلبون خدمات البنية الأساسية للإستهلاك المباشر وحسب، ولكنّهم يطلبونها كذلك لرفع إنتاجيتهم " (Zakane.، 2009، صفحة 31).

في الأخير، تجدر الإشارة إلى الدّور الكبير الذي لعبه الإنفاق العام على البنى التحتية في تحفيز معدّلات النمو الإقتصادي بعد الأزمة المالية لعام 2008، في هذا السياق أشار البنك الدّولي في مارس 2008، إلى أنّ الإنفاق العام على البنية التحتية شكّل نحو 22% من مجمل عمليات الإنعاش الإقتصادي في الإقتصاديات المتقدّمة، و 64 % في الإقتصاديات النامية

2. التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

شكّل حفز النمو الإقتصادي وتحقيق معدّلات نمو إيجابية هدفا أساسيا لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، من خلال تبنّي سياسة إنفاقية توسّعية تفضي إلى خلق طلب عام إضافي (إستهلاكي واستثماري) يُسهم - بالإضافة إلى الطلب الخاص- في رفع مستويات الطلب الكليّ ومن ثمّ تحسين القدرات التشغيلية للإقتصاد الوطني و دفع معدّلات نمو الناتج الوطني نحو مستويات مقبولة. في

الآتي سنتناول بالتحليل أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال فترة الدّراسة على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتالياً سنحاول تدعيم التحليل الإقتصادي بتحليل قياسي إحصائي لهذا الأثر.

ترسم البيانات الواردة في الجدول (1) أدناه صورة واضحة عن نمو الناتج الدّاخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، والملاحظ هو أنّ معدّلات النمو الحقيقية خلال فترة الدّراسة على إيجابيتها، إلاّ أنّها كانت دون المستويات المتوقّعة وغير مستقرة (أنظر الشكل (1)) ولا تعكس الحجم الإستثماري الذي تمّ إعماله خلال هذه الفترة، ففي مقابل نمو مطّرد للإعتمادات المالية التي تمّ رصدها ضمن برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 والتي انتقلت – حسب الإحصائيات الرسمية- من 525 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004، إلى 14209.9 مليار دينار خلال الفترة 2005-2009 ثمّ 15059.5 مليار دينار ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي؛ ما فتء معدّل نمو الناتج الدّاخلي الخام يتباطىء، فبعد أن بلغ مستوى 5% كمتوسط خلال الفترة 2001-2004، تراجع ليستقر في حدود 3.% كمتوسط خلال الفترة 2006-2014.

تُشير المعطيات المتاحة أيضاً، إلى أنّ الناتج الدّاخلي الخام نمى في المتوسط بمعدّل سنوي قدره 3.7%، إذ وبعد وتيرة تصاعدية نقلت معدّل نمو الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الثابته من 3.0% سنة 2001 إلى 7.2%سنة 2003 - وهو ما ينم عن آثار إيجابية محتملة لسياسة التوسّع في الإنفاق العام إثر إعمال إستثمارات برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على الناتج الدّاخلي الخام-، أخذت معدّلات النمو في التباطؤ بدايةً العام 2006، منتقلةً من 5.9 % سنة 2005 إلى 3.3% سنة 2014، لتسجّل أدنى مستوى لها (1.6%) سنة 2009، وهي مستويات أدنى حتى من تلك المسجّلة خلال الفترة 1995-1999.

خارج قطاع المحروقات، تُفيد البيانات المتاحة أنّ الناتج الدّاخلي الخام سجّل معدّلات نمو سنوية أفضل، تجاوزت في المتوسط 6.5 % خلال الفترة 2001-2014، مع ملاحظة أنّ العام 2009 الذي شهد تحقيق أدنى معدّل نمو للناتج الدآخلي الخام، شهد تحقيق أعلى معدّل لنمو الناتج الدّاخلي الخام خارج قطاع المحروقات بلغ 9.6 %، وكان لقطاعي الخدمات المسوّقة والبناء والأشغال العمومية الدّور الأبرز في بلوغ هذه النسبة. في سياق ذي صلة، تشير بيانات الجدول (1) إلى أنّه في ذات إتجّاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبنسب متواضعة وغير مستقرة أيضاً، تراوحت بين 5.9% كأعلى مستوى لها سنة 2003 و -0.1 % سنة 2009 كأدنى مستوى يسجّله هذا المؤّشر خلال المدى الزمني 2001- 2014، مع الإشارة إلى أنّ متوسط معدّل الزيادة السكّانية خلال نفس الفترة لم يتجاوز 1.8%، وهو ما يؤكّد على تواضع النتائج المتعلقة بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدّراسة وانخفاض مستوى إستجابتها لسياسة التوسّع في الإنفاق العام.

جدول01: تطور نمو الناتج الدّاخلي الخام والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار جزائري)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار جزائري)	نصيب الفرد من الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الثابتة (دينار جزائري)	الإنفاق الإستثماري بالأسعار الجارية (مليار دينار)	معدّل نمو الإنفاق الإستثماري (%)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الدّاخلي الخام (%)	معدّل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)
2000	4123.5	3361.9	10780	33	-	-	-	-
			9.2	9.2				
2001	4260.8	3463.0	10961	52	53.3	3.0	1.7	6.2
			6.6	2.4				
2002	4537.7	3657.3	11430	57	10.0	5.6	4.3	6.5
			7.6	5.0				
2003	5264.2	3920.7	12099	62	9.2	7.2	5.9	6.6
			5.2	8.1				
2004	6126.7	4089.3	12455	64	2.0	4.3	2.9	5.0
			6.4	0.7				
2005	7519.0	4330.9	13010	80	26.0	5.9	4.4	6.0
			2.5	6.9				
2006	8512.2	4403.8	13037	10	25.8	1.7	0.2	5.4
			7.0	15.1				
2007	9408.3	4552.4	13272	14	41.3	3.7	1.8	7.0
			2.8	34.6				

6.7	0.7	2.4	37.5	19	73.3	13367	0.3	4659.8	1104	2.3	**2008**
9.6	-0.1	1.6	-1.3	19	46.3	13353	4.4	4735.9	1003	4.3	**2009**
6.3	1.7	3.6	-7.1	18	07.9	13588	9.7	4908.1	1204	9.5	**2010**
6.1	0.9	2.8	9.2	19	74.4	13715	4.0	5049.9	1434	8.8	**2011**
7.1	1.3	3.3	3.5	22	34.0	13896	5.9	5220.4	1620	9.6	**2012**
7.3	0.7	2.8	13.1	18	92.6	13993	3.6	5364.8	1664	7.9	**2013**
5.6	1.7	3.8	32.1	25	01.4	14235	9.0	5568.1	1722	8.6	**2014**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie** , rapports annuelles 2005-2010-2016
- Banque mondial, **Indicateurs du développement dans le monde** , www. banquemondiale.org/data/source, date de visite (12-10-2015).
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 a 2012** , n 648, p 2.
- Ons, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013, p 268

من أجل تحليل نمو الناتج الدّاخلي الخام خلال الفترة 2001-2014، نستعرض في الآتي أداء أهم قطاعات النشاط الإقتصادي خلال هذه الفترة، وكذا مدى مساهمتها في بلوغ نسب النمو السابق الإشارة إليها:

1.2 قطاع المحروقات:

في إقتصاد ريعي، تُشكّل المحروقات نحو 98% من صادراته ومصدرا لأكثر من الثلثين من موارد موازنته العامة؛ من الطبيعي أن يكون لهذا القطاع الدّور الأكبر في صياغة الأرقام المتعلّقة بمستويات النمو الإقتصادي في الجزائر (أنظر الجدول (2)).

خلال الفترة 2001-2014 بلغ مُتوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 36.56%. معطيات الجدول (2)، توضح أنّ أداء القطاع خلال فترة الدّراسة كان غير مستقر، حيث وبإستثناء المدى الزمني ما بين 2002- 2005 أين حقق القطاع معدّلات نمو إيجابية بلغت أقصاها العام 2003 حيث قاربت 9%، وهذا تحت تأثير التحسّن الذي عرفته أسعار النفط الخام التي انتقلت من 24.8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 54.6 دولار للبرميل سنة 2005 (la banque d'algerie, 2006)، وكذا كمّيات الإنتاج التي انتقلت من 62.862 مليون طن إلى 84.821 مليون طن خلال نفس الفترة(ONS, 2013) ؛ سجّل القطاع معدّلات نمو سالبة بداية من العام 2006، بلغت أدناها سنة 2009 حيث تراجع نمو القطاع بنحو ثمانية نقاط مئوية، بسبب التراجع الذي شهدته أسعار المحروقات في السّوق العالمية، حيث فقد برميل النفط الخام 37.7% من قيمته مقارنة بسنة 2008(la banque d'algeie, 2009) ، في حين تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بأكثر من 33 % خلال نفس السنة؛ الإنخفاض في الأسعار لازمه أيضا إنخفاض في الكميات المصدّرة من المحروقات السائلة والغازية بنسب بلغت على التوالي 10.2% و8.8%، تحت تأثير تباطؤ معدّلات النمو العالمي وتراجع الطلب العالمي بسبب تداعيات الأزمة المالية الإقتصادية خريف العام 2008؛ بعدها و على الرغم من الإنتعاش الذي عرفته الأسعار في السّوق العالمية بداية من سنة 2010 حيث تجازوت عتبة 80 دولار لبرميل النفط و8.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) بالنسبة للغاز الطبيعي، واصل قطاع المحروقات أداءه المتواضع بمعدّلات نمو سالبة بلغت أدناها سنة 2013 بنسبة - 6.0%، وهي ثاني أدنى نسبة نمو يسجّلها القطاع خلال الفترة 2001-2014 بعد تلك المسجّلة سنة 2009.

إنّ معدّلات نمو قطاع المحروقات الواردة في الجدول (2) والتي جاءت في معظمها سالبة، توحي بعدم إستجابة القطاع للحجم الإستثماري الضخم الذي رصد له خلال الفترة 2001-2014، إذ وعلى سبيل المثال تُشير البيانات المتاحة أنّ حجم الإستثمارات الإنتاجية الخاصة بشركة "سوناطراك" وفروعها من المتوقع أن تتجاوز 70 مليار دولار خلال المدى الزمني 2010-2016 (صالح، 2013، صفحة 23)، وهو ما يؤكد ارتهان قطاع المحروقات للسّوق العالمية وكذا لحدود الإنتاج التي تفرضها منظمة الدّول المصدّرة للنفط وشركائها، وارتباطه من جهة أخرى باتجاهات نمو الإقتصاد العالمي.

الجدول(2): تطور معدّل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الدّاخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 .

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدّل النمو القطاعي
2001	33.9	1.6-
2002	32.5	3.7
2003	35.6	8.8
2004	38.2	3.3
متوسط الفترة 2001-2004	**35.0**	**3.5**
2005	45.1	5.8
2006	45.6	2.5-
2007	43.5	0.9-
2008	45.3	2.3-
2009	31.5	8.0-
متوسط الفترة 2005-2009	**42.2**	**1.6-**
2010	34.9	2.2-
2011	36.1	3.3-
2012	32.9	3.4-
2013	29.8	6.0-
2014	27.0	0.6-
متوسط الفترة 2010-2014	**32.1**	**-3.1**

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016

على اعتبار الحجم النسبي المُعتبر الذي يشكّله قطاع المحروقات في الناتج الدّاخلي الخام والذي تجاوز 36.5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2014، فمن الطبيعي أن يكون للتذبذب في أداء قطاع المحروقات بالغ الأثر على مستويات نمو الناتج، ومن خلال مقارنة معطيات الجدولين (1) و(2)، يتبيّن جلياً حجم هذا الأثر، فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنّه وفي سنة 2003 حيث بلغ معدّل نمو قطاع المحروقات 8.8% ، سجّل نمو الناتج الدّاخلي الخام أعلى مستوياته (7.2%)، في حين أنّه ومع تراجع معدّلات نمو قطاع المحروقات إبتداءا من سنة 2006، أخذت معدّلات نمو الناتج الدّاخلي الخام هي الأخرى منحى تنازلي بلغ أدنى مستوياته سنة 2009، وهي ذات السنة التي سجّل فيها القطاع أسوء أداء له (-8.0%) خلال الفترة 2001-2014. من خلال الشكل (1) أدناه نعرض تطوّر معدّل نمو الناتج الدّاخلي الخام وتطور معدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الشكل (2): مقارنة تطور معدّل نمو الناتج الدّاخلي الخام وتطور معدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

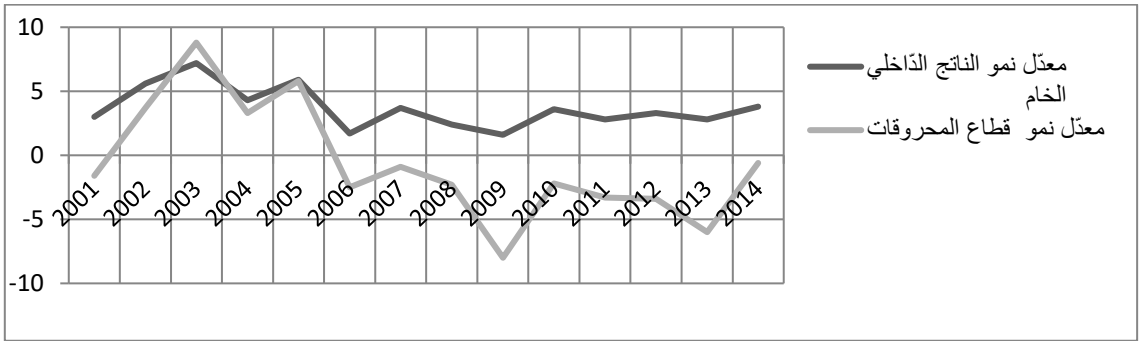

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدولين (1) و (2).

2.2 قطاع الخدمات:

يأتي قطاع الخدمات في الجزائر في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات من حيث مساهمته في خلق الثروة، إذ فاقت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في تشكيل الناتج المحلي الخام 27.5% خلال الفترة 2001-2014، مع ملاحظة أنّه خلال السنة الأخيرة (2014) تجاوزت هذه

النسبة 40% في مقابل 27% لقطاع المحروقات، هذه النسب توحي بالنمو السّريع الذي حققه قطاع الخدمات خلال فترة الدّراسة؛ بيانات الجدول (3)، ترسم صورة واضحة عن نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2014، حيث بلغ معدّل نمو القطاع 6.7% بالنسبة للخدمات المسوّقة و 4.7% للخدمات غير السوقة.

إنّ الدينامكية الإيجابية التي سجّلها قطاع الخدمات المسوّقة خلال فترة الدّراسة ترجع بالأساس إلى النمو المطّرد لواردات السلع والخدمات التي تضاعفت قيمتها بنحو ستة مرّات منتقلة من 9.173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58.580 مليون دولار سنة 2014 (مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2019)، هذا النمو المتزايد في الواردات حفّز نمو ونشاط مؤسسات خدمات التوزيع التي شكّلت ما نسبته 56 % من مجموع المؤسسات المنشأة خلال سنة 2008 لوحدها.

في سياق متصل، ساهم قطاع النقل والإتصالات بدور كبير في صياغة نسب النمو الإيجابية التي حققها قطاع الخدمات، حيث نمى هذا القطاع بمعدّل سنوي فاق في المتوسط 6.6% خلال المدى الزمني 2000-2014، حيث انتقل إجمالي القيمة المضافة للقطاع من 275.9 مليار دينار إلى 1559.3 مليار دينار خلال نفس الفترة(ONS, 2016) . في ذات السياق، وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) فقد بلغ عدد مشاريع قطاع النقل 29145 مشروع خلال الفترة 2002-2013، فيما تشير إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة أنّ عدد مشتركي شبكة الهاتف النقال إنتقل من 18000 مشترك نهاية العام 2000 إلى 37.527.703 سنة 2012، ليتجاوز 49 مليون مشترك سنة 2016.

فيما يتصل بقطاع الخدمات غير المسوّقة والذي تهيمن عليه خدمات الإدارة العمومية فقد نمى هذا القطاع بمعدّل سنوي بلغ في المتوسط 4.7% خلال الفترة 2001-2014، الجدير بالإشارة هنا هو أنّ أعلى نسب نمو القطاع تمّ تسجيلها خلال الفترة 2005-2009 حيث بلغت في المتوسط 5.7% (مقابل 3.4 و 4.7% للفترتين 2001-2004 و2010-2014 على التوالي)، منتقلة من 3.7% سنة 2005 إلى 7.0% سنة 2009، نُنوّه أيضا إلى أنّ نفقات الإدارة العمومية نمت خلال المدى الزمني 2006-2008 بأكثر من 37%، وهو ما يُؤشّر على علاقة طردية قوية بين نمو قطاع الخدمات الإدارية ونمو الإنفاق العام على هذا القطاع.

الجدول(3): تطّور معدّل نمو قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج الدّاخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدّل نمو قطاع الخدمات المسوّقة	معدّل نمو قطاع الخدمات غير المسوقة
2001	33.5	3.8	2.0
2002	33.7	5.3	3.0
2003	32.0	4.2	4.5
2004	31.0	7.7	4.0
متوسط الفترة 2001-2004	**32.5**	**5.2**	**3.4**
2005	27.9	5.6	3.7
2006	27.9	6.5	3.1
2007	29.6	6.8	6.5
2008	29.5	7.8	8.4
2009	36.7	8.8	7.0
متوسط الفترة 2005-2009	**30.3**	**7.1**	**5.7**
2010	34.8	7.3	5.7
2011	36.1	7.1	5.4
2012	37.0	6.4	4.1
2013	38.3	8.5	3.9
2014	40.2	8.1	4.4
متوسط الفترة 2010-2014	**37.3**	**7.5**	**4.7**

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie** , rapport annuel 2005-2010-2016
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, données statistiques, n°648.

3.2 قطاع الصناعة:

أولت برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014 أهمية بالغة للإستثمارت غير الإنتاجية لاسيما في مجال البنية التحتية والخدمات العامة وتنمية رأس المال الإجتماعي، واحتلت الصناعة والقطاع الإنتاجي مكانة أقل في سلم أولويات تلك البرامج، بالنتيجة كان أداء قطاع الصناعة متواضعا خلال هذه الفترة إن من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو من حيث معدّلات نمو القطاع. لقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الدّاخلي الخام 5.5% خلال فترة الدّراسة، وبهذه النسبة المتواضعة تكون الصناعة من أضعف القطاعات مساهمةً في إجمالي الناتج المحلي الجزائر خلال هذه الفترة. من جهة أخرى تشير البيانات المتاحة أنّ معدّل نمو القطاع كان في حدود 4.2% في المتوسط، ولعب القطاع الصناعي الخاص الدّور الأكبر في بلوغ هذه النسبة؛ الجدول أدناه، يرسم صورة واضحة عن معدّل نمو قطاع الصناعة (القطاع العمومي والقطاع الخاص) ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014.

الجدول (4): تطورنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو القطاع في الجز ائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)	معدّل النمو القطاعي (%)
2001	7.3	5.1
2002	7.2	4.7
2003	6.5	2.4
2004	6.0	2.8
متوسط الفترة 2001-2004	**6.7**	**3.7**
2005	5.2	3.4
2006	5.2	3.5
2007	5.1	3
2008	4.7	6.2
2009	5.3	8.5
متوسط الفترة 2005-2009	**5.1**	**4.9**
2010	5.1	3.4
2011	4.6	3.9
2012	4.5	5.1
2013	4.6	4.0
2014	4.9	4.0
متوسط الفترة 2010-2014	**4.7**	**4.0**

المصدر: . Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2005-2010-2016

معطيات الجدول (4) تبرز إستقرار معدّل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2001-2014، ضمن مجال يتراوح بين 5.1 و 2.4%، بإستثناء سنتي 2008 و2009 حيث إنتقل معدّل نمو القطاع من 6.2% إلى 8.5% مدفوعاً خاصة بالنمو الإيجابي لقطاعات صناعة الحديد والصلب والإنشاءات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية، وأيضا تحت تأثير الأداء الجيد لقطاعات الطاقة والمياه والمناجم. مع ذلك يبقى أداء قطاع الصناعة هو الأضعف من بين القطاعات الأخرى (محروقات، خدمات، بناء وأشغال عمومية وفلاحة) المساهِمة في خلق الثروة خلال فترة الدّراسة.

في سياق ذي صلة، معدّلات النمو المتواضعة السابق الإشارة إليها، والتي تنم عن ضعف إستجابة هذا القطاع بفروعه المختلفة لبرامج الإستثمار العمومي المنفذة خلال هذه الفترة، تفاقمها الأرقام المتاحة عن تطور التجارة الخارجية المتعلّقة بمدخلات ومخرجات القطاع الصناعي، حيث نمت واردات الجزائر من السلع الوسيطية (منتجات خام ومواد أولية) ومعدّات صناعية بنحو 13.8% سنويا خلال الفترة 2002-2014، منتقلة من 352501.7 مليون دينار العام 2002 إلى 2715482.2 مليون دينار سنة 2014، بالمقابل إنتقلت صادرات الجزائر من نفس السلع خلال نفس الفترة من 49670.4 مليون دينار إلى 180943.2 مليون دينار، مع تسجيل تراجع حاد في قيمة صادرات المعدّات الصناعية بأكثر من 67 نقطة مئوية، منتقلة من 4016.9 مليون دينار إلى 1305.6 مليون دينار خلال نفس الفترة.

الشكل(3): تطورواردات وصادرات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 (مليون دينار جزائري).

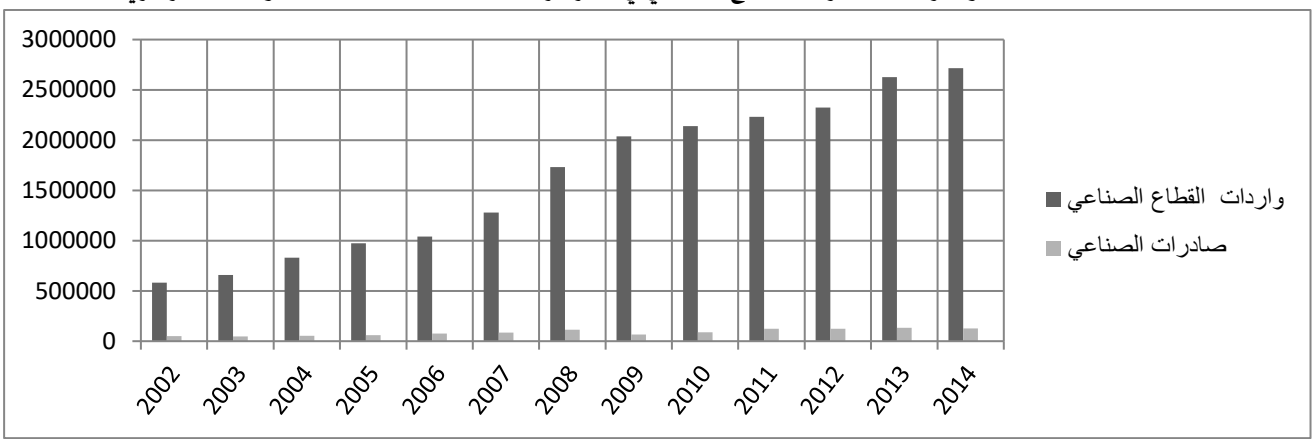

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- ONS, **activité industrielle –année 2012**, collections statistiques, n°180, p 36.
- ONS, **activité industrielle –année 2014**, collections statistiques, n°193, p 42.

من أجل تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نُميّز بين أداء القطاع الصناعي العام والقطاع الصناعي الخاص:

أ. القطاع الصناعي العام:

نمو القطاع الصناعي العام كان متواضعا وغير مستقر (انظر الشكل(4))، لاسيما فيما يتصل بالصناعات المعملية والتحويلية التي كان أداؤها ضعيفا خلال فترة الدّراسة، بدليل أنّ متوسط معدّل نمو هذا القطاع خلال المدى الزمني 2001-2014 كان سالباً وفي حدود -0.3% مسجّلا أدنى قيمة له خلال سنة 2005 بلغت -4.5%. في التفصيل، سجلت أغلب فروع الصناعات التحويلية والمعملية معدّلات نمو سالبة، على غرار قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج والخشب التي نمت بمعدّلات سنوية بلغت في المتوسط -5.2%، -6.0% و -3.5% على التوالي، هذا الأداء السلبي لقطاع الصناعات المعملية والتحويلية العامة إنعكس سلباً على تطور مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه الصناعات، حيث تراجع هذا الأخير بنحو خمسة عشر نقطة خلال المدى الزمني 2002-2014، منتقلا من 65.2 إلى 50.4 بمعدّل تغير سنوي ناهز -1.8% في المتوسط.

الشكل (4): تطور معدّل نمو القطاع الصناعي العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

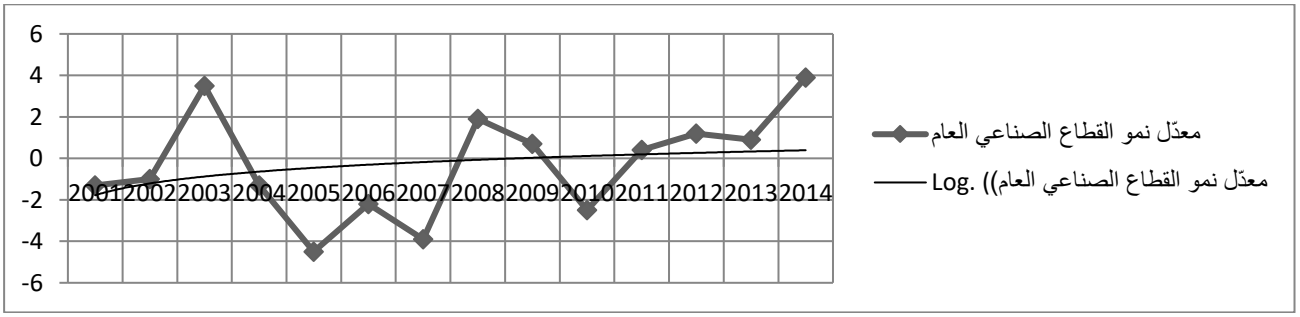

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie** , rapports annuels 2005-2010-2016
- Ons, **activité industrielle- 2005- 2015**, série statistiques économiques n°89, novembre 2016

معدّلات النمو المتواضعة التي سجّلها قطاع الصناعة العام خلال فترة الدّراسة يفسّر في جانب منه - إضافة إلى جمود الجهاز الإنتاجي وإنخفاض مرونته وعدم إستجابته للطلب الإضافي المتولد عن التوسع في الإنفاق العام-، بضعف معدّل إستخدام القدرات الإنتاجية المتاحة، حيث أنّ هذا الأخير لم يتعد مستوى 47% بالنسبة للصناعات المعملية والتحويلية، و48% (ONS, 2013, p. 21) بالنسبة للصناعات خارج المحروقات، وهو ما يؤشّر على عدم إستجابة القطاع الصناعي العام بما فيه من طاقات عاطلة للطلب الإضافي المتولد عن الإستثمارات العمومية التي تمّ إعمالها خلال فترة الدّراسة.

ب. القطاع الصناعي الخاص:

في مقابل معدّلات النمو السلبية التي حققتها أغلب فروع القطاع الصناعي العام، سجّل القطاع الصناعي الخاص معدّلات نمو متواضعة لكنها إيجابية ناهزت 3% كمتوسط خلال نفس الفترة، بالنتيجة تطوّر الإنتاج الصناعي الخام للقطاع الخاص بشكل ملحوظ وبمعدّلات فاقت تلك التي حققها القطاع العام خلال المدى الزمني 2002-2014 (انظر الشكل (5))، حيث انتقل من 403.2 مليار دينار إلى

1204.3 مليار دينار، في ذات السياق انتقلت القيمة المضافة المُنشأة في القطاع الصناعي الخاص من 116.4 مليار دينار إلى 450.5 مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بمعدّل نمو سنوي فاق 11%.

الشكل (5): تطور الإنتاج الصناعي الخام للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 (مليون دينار).

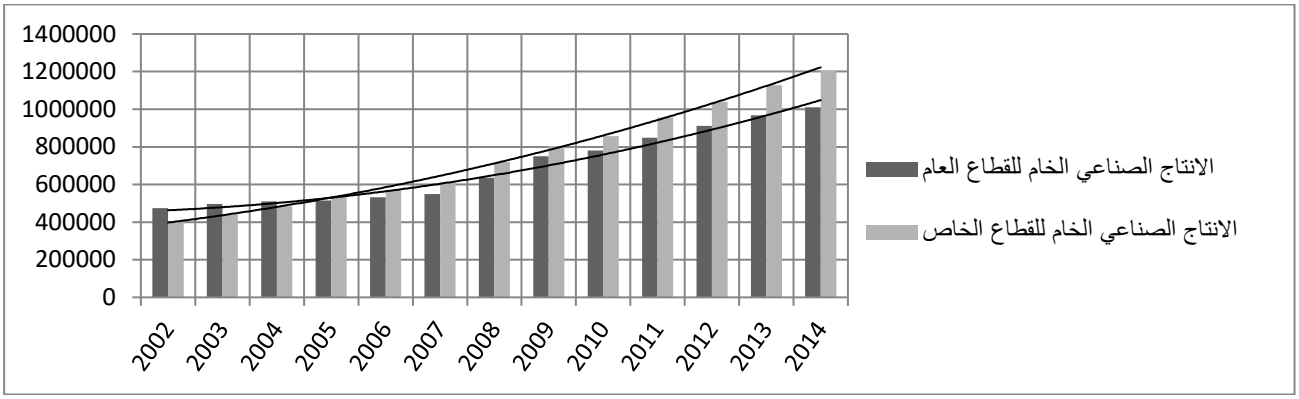

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- ONS, **activité industrielle –année 2012**-,collections statistiques, n°180, p 24.
- ONS, **activité industrielle –année 2014**-,collections statistiques, n°193, p 28.

إنّ أداء القطاع الصناعي الخاص الذي كان أفضل من أداء القطاع العام بدليل المؤشّرات السابق تناولها، يعدّ مؤشرا على إنخفاض أثر الإزاحة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في القطاع الصناعي، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع من جهة إلى مصدر تمويل برامج الإستثمار العمومي، حيث أنّ لجوء السلطات العمومية إلى الموارد المالية المتأتية عن قطاع المحروقات –في ظل وفرتها- في تمويل مشاريعها، أضعف المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المعروض من رأس المال الإستثماري الذي توفره البنوك، ومن جهة أخرى، إلى تركيز برامج الإستثمار العمومي على قطاعات البنية التحية وتنمية رأس المال الإجتماعي على حساب القطاعات الإنتاجية، في هذا السياق، تشير بيانات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (ANDI)، إلى أنّ 98.8% من المشاريع المنشأة والمصرّح بها خلال المدى الزمني 2002-2015 كانت تابعة للقطاع الخاص، في حين لم تتعدّ مساهمة القطاع العام في هذا المجال 1.1%، فيما شكّلت مشاريع القطاع المختلط (عمومي-خاص) ما نسبته 0.1%.

الشكل (6): عدد المشاريع المصرّح بها في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2015.

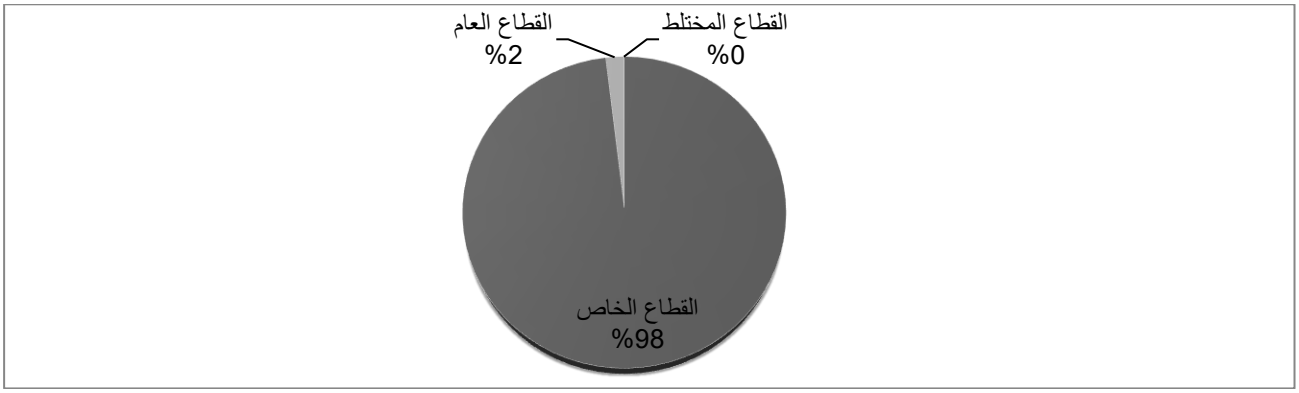

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار: http://www.andi.dz ، تاريخ الإطّلاع: 24-03-2016.

4.2 قطاع البناء والأشغال العمومية:

كما سبقت الإشارة إليه، فإنّ الأولوية ضمن برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 تمّ منحها لتنمية رأس المال الإجتماعي وتطوير البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، بالنتيجة شهدت الإعتمادات المالية التي تمّ رصدها لهذا الغرض نمواً بشكلٍ مطّرد على طول الفترة 2001-2014، نذكر هنا أنّ نفقات تجهيز قطاع البنية التحتية الإقتصادية والإدارية (طرق، مطارات، موانئ، سكك حديدية، هياكل قاعدية إدارية...) إنتقلت من 358.03 مليار دينار سنة 2006 إلى 817.94 مليار دينار العام 2014، كما انتقلت إعتمادت التجهيز الخاصة بقطاع البنية التحتية الإجتماعية والثقافية (الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة...) خلال نفس الفترة من 44.76 مليار دينار إلى 112.8 مليار دينار، يضاف إلى هذه المبالغ الإعتمادات بعنوان العمليات برأس المال والتي وجّهت في معظمها إلى تنمية وتطوير البنى التحتية.

خلال المدى الزمني 2001-2014، تجاوز متوسط معدّل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيه الأشغال المرتبطة بقطاع النفط 8.8%، ليحقق بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى معدّلات النمو خلال هذه الفترة من بين القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الدّاخلي الخام، أعلى مستوى نمو حققه القطاع كان سنة 2006 بنسبة بلغت 13%، وساهم في بلوغ هذه النسبة، النمو الذي عرفته نفقات التجهيز

العمومي خلال هذه السنة حيث بلغت 1015.1 مليار دينار، أي بمعدّل نمو قدره 26% مقارنة بالعام 2005 (806.9 مليار دينار)، وهو مايؤّشر إلى إرتباط طردي قوي بين نمو نفقات التجهيز العمومي ونمو قطاع البناء والأشغال العمومية.

في سياق متصل بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في الناتج الدّاخلي الخام 8.6% خلال فترة الدّراسة، ونمت هذه النسبة كما تبينه معطيات الجدول (5) من برنامج إستثماري إلى آخر، منتقلة من 7.7% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 8.7% خلال الفترة 2005-2009 ثم إلى 9.1% كموسط خلال فترة إعمال برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، ليكون بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية رابع أكبر القطاعات مساهمة في تكوين الناتج الدّاخلي الخام بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والزراعة.

الجدول (5): تطورنسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي ومعدّل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج الدّاخلي (%الخام)	معدّل النمو (%)
2001	5.4	**5.2**
2002	9.0	**10.3**
2003	8.4	**5.6**
204	8.2	**9.4**
متوسط الفترة 2001-2004	7.7	**7.6**
2005	7.4	**9.8**
2006	7.9	**13.0**
2007	8.8	**8.9**
2008	8.7	**8.7**
2009	11.1	**8.5**
متوسط الفترة 2005-2009	8.7	**9.8**
2010	10.5	**8.9**
2011	9.2	**5.2**
2012	9.3	**8.2**
2013	9.8	**6.8**
2014	6.8	**6.8**
متوسط الفترة 2010-2014	9.1	**7.2**

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016.
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012** , données statistiques, n°648.

المؤشرات الإيجابية التي حققها قطاع البناء والأشغال العمومية من حيث نسبة مساهمته في الناتج وكذا معدّلات النمو القطاعي المحققة خلال الفترة 2001-2014، تعكسها على أرض الواقع الأرقام الكمّية المتعلقة بتطوّر البنى التحتية الإقتصادية والإجتماعية، والجدول (6) يرسم صورة عن تطور هذه الأرقام خلال المدى الزمني 2000-2017.

5.2 قطاع الفلاحة:

من بين القطاعات التي عُوّل عليها كثيراً خلال الفترة 2001-2014 من أجل إحداث إقلاع إقتصادي، وتخفيف حدّة تبعية عملية التنمية لقطاع المحروقات، قطاع الفلاحة؛ إستعرضنا في محاور سابقة الجهد التنموي الذي خُصَّت به الفلاحة خلال هذه الفترة إن من حيث الإعتمادات المالية التي تمّ رصدها للقطاع، أو من حيث السياسات المرافقة والتي تمّ تسطيرها ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثمّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و تالياً سياسة التجديد الريفي.

البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014، تؤشّر إلى عدم إستجابة القطاع للجهد التنموي السابق الإشارة إليه، بدليل عدم إستقرار معدّل نمو القطاع على طول فترة الدّراسة (انظر الشكل (7))، فمن 13.2% المسجلة خلال سنة 2001 تراجع معدّل النمو إلى -1.3 خلال السنة الموالية ، ليعاود الإنتعاش مرّة أخرى خلال سنة 2003 ويبلغ 19.7%، وهو ثاني أعلى معدّل نمو يسجّله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجّل سنة 2009 والذي بلغ 20.0%، ويرجع الفضل في بلوغ هذه النسبة إلى شعبة الحبوب التي ارتفع انتاجها من 1.8 مليون

طن سنة 2008 إلى 5.3 مليون طن سنة 2009 (la banque d'algeie, 2009)، في حينّ سجّل القطاع أقوى تراجع له قبل سنة من ذلك (أي سنة 2008) بمعدّل نمو قدره -5.3%. عدّم الإستقرار في معدّل نمو قطاع الفلاحة يوحي بالإرتباط القوي للقطاع بالعوامل المناخية وتبعيته بالخصوص للتساقطات المطرية.

في ذات السياق، تشير معطيات الجدول (7) إلى أنّ نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الدّاخلي الخام خلال نفس الفترة شهدت نوعا من الإستقرار، إذ تراوحت بين 6.4% كأدنى مستوى لها سنة 2008 و10% كأعلى مستوى لها العام 2010. هذا الإستقرار جعل من قطاع الفلاحة ثالث أكبر القطاعات مساهمة في الناتج الدّاخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 بنسبة متوسطة فاقت 8.7%.

الجدول (7): تطورنسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الدّاخلي الخام ومعدّل النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج (%)	معدّل النمو القطاعي (%)
2001	9.7	**13.2**
2002	9.2	**1.3-**
2003	9.7	**19.7**
2004	9.4	**3.1**
متوسط الفترة 2001-2004	**9.5**	**8.7**
2005	7.6	**1.9**
2006	7.5	**4.9**
2007	7.5	**5.0**
2008	6.4	**5.3-**
2009	9.3	**20.0**
متوسط الفترة 2005-2009	**7.7**	**5.3**
2010	8.5	**4.9**
2011	8.1	**11.6**
2012	9.0	**7.2**
2013	9.9	**8.2**
2014	10.0	**2.5**
متوسط الفترة 2010-2014	**9.1**	**6.9**

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016.
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, données statistiques, n°648.

الشكل (7): تطور معدّل نمو قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

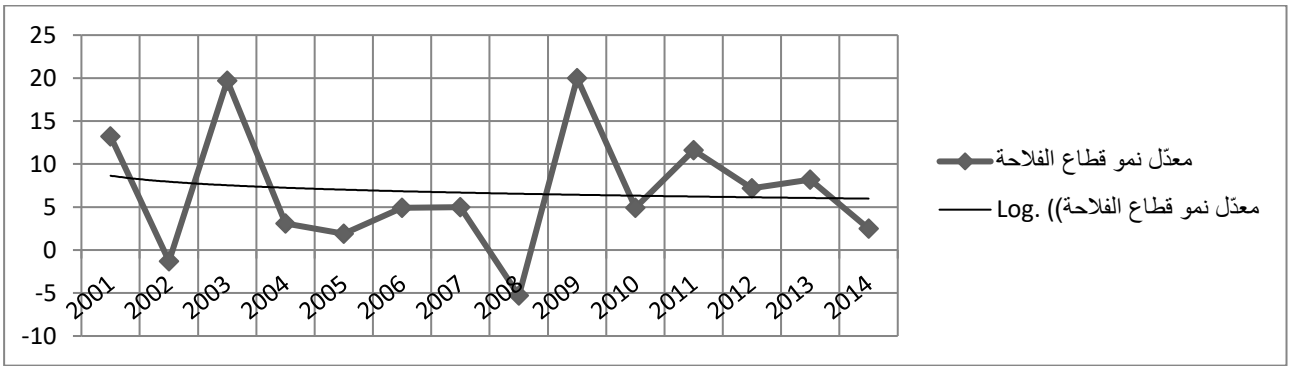

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (-7).

3.التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

من أجل تدعيم نتائج التحليل الإقتصادي لأثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على معدّلات نمو الناتج المحلّي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نتناول في الآتي تحليلاً إحصائياً لهذا الأثر، من خلال تقدير معادلة الإرتباط الخطّي بين الناتج المحلّي الإجمالي والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

1.3 تقدير معادلة الإرتباط الخطّي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري:

من أجل تقدير معادلة الارتباط الخطي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛ ننطلق من صياغة النموذج الخطي وفق مايلي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + e_t$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الخام، متغير تابع(داخلي) ؛

Dep: الإنفاق الاستثماري، متغير مستقل(خارجي)؛

β_0: حد ثابت؛

β_1: معامل الانحدار؛

e_t: حد الخطأ.

ونختبر الإفتراضين التاليين:

H_0: لا توجد علاقة بين الإنفاق الإستثماري و الناتج الدّاخلي الخام؛

H_1: توجد علاقة بين الإنفاق الإستثماري و الناتج الدّاخلي الخام.

لإيجاد قيم المعاملاتβ_1 وβ_0 تمّت الإستعانة ببرنامج (EVIEWS) الإصدار السابع، حيث كانت النتائج على النحو الموضّح أدناه:

PIB = 2828.399 + 2.765 Dep
(0.000) (0.003)
N=14 R^2=0.52 DW=0.49

تُشير النتائج الإحصائية الواردة أعلاه، إلى وجود أثر لتغيرات حجم الإنفاق العمومي الاستثماري الحقيقي(Dep) على الناتج المحلي الخام (PIB)؛ استنادا إلى قيم احتمال الخطأ قدرها (Prob β_1=0.003)، كما أنّ الحد الثابت يعتبر ذو معنوية إحصائية لأنّ احتمال الخطأ (Prob β_0=0.000) أقل من 5%.

من جهة أخرى، فإنّ احتمال إحصائية فيشر(F=0.003) ذات دلالة إحصائية وهي أقل من 5%، هذا يعني وجود علاقة بين المتغيّر المفسر والمتغيّر التابع، ومنه نرفض فرضية العدم (H_0: β_1=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: $\beta_1\neq0$) التي تنص على أن حجم الإنفاق العمومي له أثر (علاقة) على نمو الناتج المحلي الخام.

البيانات الإحصائية الواردة أعلاه، تُظهر كذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرين (الإنفاق الإستثماري كمتغيّر مستقل والناتج الدّاخلي الخام كمتغيّر تابع)، حيث أنّ الزيادة في حجم الإنفاق الإستثماري بـ1 دينار جزائري من شأنها أن ترفع الناتج الدّاخلي الخام بنحو 2.7 دينار، في ذات سياق ومن خلال ملاحظة قيمة معامل الإنحدار (R^2) فإنّ الإنفاق العمومي الإستثماري يفسّر التغيرات التي تطرأ على الناتج الوطني الخام بنسبة متوسّطة بلغت 52.19% (معامل الانحدار R^2=52.19%)، أما النسبة المتبقية والبالغة 47.81% فهي تُشير إلى أنّ التغيّرات في الناتج الدّاخلي الخام تُعزى إلى عوامل أخرى من غير الإنفاق الإستثماري، عواملُ لم يتم إدراجها في النموذج؛ وكنّا قد أشرنا في التحليل الإقتصادي أعلاه إلى أنّ أداء قطاع المحروقات يلعب دوراً مهمّاً في صياغة الأرقام المتعلّقة بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

2.3 اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

ويكون ذلك من خلال:

أ. الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن الكشف عن الإرتباط الذّاتي بين الأخطاء من خلال معاينة قيمة إحصائية "داربين واتسون"، التي تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أنّها تساوي 0.49 (D-w=0.49)، وهي أقل من الحد الأدنى (D_L) لإحصائية "داربين واتسن" عند 5% (حيث K=1 و D_u=1.045 و D_L=1.35) ، ومنه يوجود إرتباط ذاتي موجب بين الاخطاء، وللتأكد من ذلك، نمر إلى اختبار (LM test) وهو أفضل من إختبار "داربين واتسن" من حيث قدرته على إكتشاف الإرتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأعلى، هذا الإختبار قائم على قياس العلاقة التالية:

$$E_t = p_0 + p_1 E_{t-1} + u_t$$

من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: لا توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطاءة لفترة واحدة ($p_1=0$)؛

H_1: توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطأة لفترة واحدة ($p_1>0$) .

وكانت نتائجه باستخدام برنامج eviews الإصدار السابع كالتالي:

الجدول (8): نتائج الكشف عن الإرتباط الذّاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.851650	Prob. F(1,11)	0.0094
Obs*R-squared	6.614493	Prob. Chi-Square(1)	0.0101

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

النتائج تبين لنا أن احتمال إحصائية (0.0094) فيشر هو أقل من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد ارتباط بين حدود الأخطاء وهذا يؤكد صحة إحصائية "داربين واتسن".

في ضوء ما سبق يتطلب الأمر حساب معامل الارتباط ($\widehat{P_1}$):

$$\widehat{P1} = 1 - \frac{DW}{2} = 1 - \left(\frac{0.49}{2}\right) = 0.755$$

وهذا يعني أنّ معامل الإرتباط بين الأخطاء العشوائية يساوي 0.755، لذا لا يمكن الإعتماد على النتائج المتحصل عليها من دالة الإنحدار أعلاه، بالرغم من أنّ النتائج كانت جيدة ومطابقة النظرية الاقتصادية، وبالتالي وجب إزالة مشكلة الذاتي للأخطاء؛ وللتخلص من هذه المشكلة يمكن إتباع طرق مختلفة، من بينها سنستخدم طريقة إدخال متغير جديد وهو إبطاء المتغير التابع إلى النموذج واعتباره متغيراً مستقلا إضافيا، وفق مايلي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + \beta_2 PIB_{t-1} + e_t$$

وباعادة تقدير النموذج كانت النتائج على النحو الأتي:

$$\begin{array}{ccc} PIB = 172.605 + 0.191\ Dep & & +1.023\ PIB(-1) \\ (0.158) & (0.207) & (0.000) \\ N=14 & R^2=0.993 & DW=2.42 \end{array}$$

تُوضّح النتائج السابقة أنه بإدخال إبطاء المتغير التابع (PIB_{t-1}) إلى النموذج كمتغير مستقل؛ أدى إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد إلى 99.3%، كما أن احتمال الخطأ لإحصائية فيشر يؤكد معنوية النموذج ككل، ومعامل الناتج المحلي المبطأ معنوي عند 5%، غير أن الحد الثابت ومعامل الإنفاق الاستثماري أصبحا غير معنويان.

وبإعادة تحليل الأخطاء العشوائية وإعادة الحسابات وفق النتائج الجديدة، فإنّنا سنتوصل إلى أنّ:

$$D\text{-}W=2.42$$

وبما أنّ عدد المشاهدات انخفض إلى 13 فإنّ درجة الحرية تصبح 13 مع وجود متغيرين مستقلين، وبالتالي يكون الحدين الأدنى والأقصى لإحصائية "داربين واتسن" هما على التوالي:

$$D_L = 0.861,\ D_u = 1.562$$

وعند مقارنة قيمة داربين واتسون (2.42) نجد أنهّا أقل من القيمة (Du-4)، وبالتالي هذا يقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي العشوائية وبذلك نقبل فرض العدم (H_0).

ب. مشكلة ثبات التباين:

يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع، و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، وذلك عبر إختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: ثبات التباين؛

H_1: عدم ثبات التباين.

والنتائج المتحصل عليها بعد الإعتماد على إختبار (ARCH test) كانت على النحو الذي يظهر أدناه:

الجدول (9): نتائج إختبار (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.210919	Prob. F(1,11)	0.6550
Obs*R-squared	0.244578	Prob. Chi-Square(1)	0.6209

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

و بما أن احتمالية فيشر (0.6550) أكبر من 5% فهذا يقودنا إلى قبول فرض العدم (H_0)، ورفض الفرض البديل (H_1)، ما يعني صحة ثبات التباين.

ت. التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستخدم إحصائية (jarque-bera) لمعرفة نمط توزيع البواقي، وهنا ننوّه إلى أنّ هذا الإختبار يستخدم في العينات الكبيرة الحجم، رغم ذلك نحاول استعمالها في دراستنا للتعرف على نمط توزيع البواقي، ويتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا؛

H_1: بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.

ودائماً باستعمال برنامج (eviews) نحصل على النتائج التالية:

الشكل(8): التوزيع البياني للبواقي.

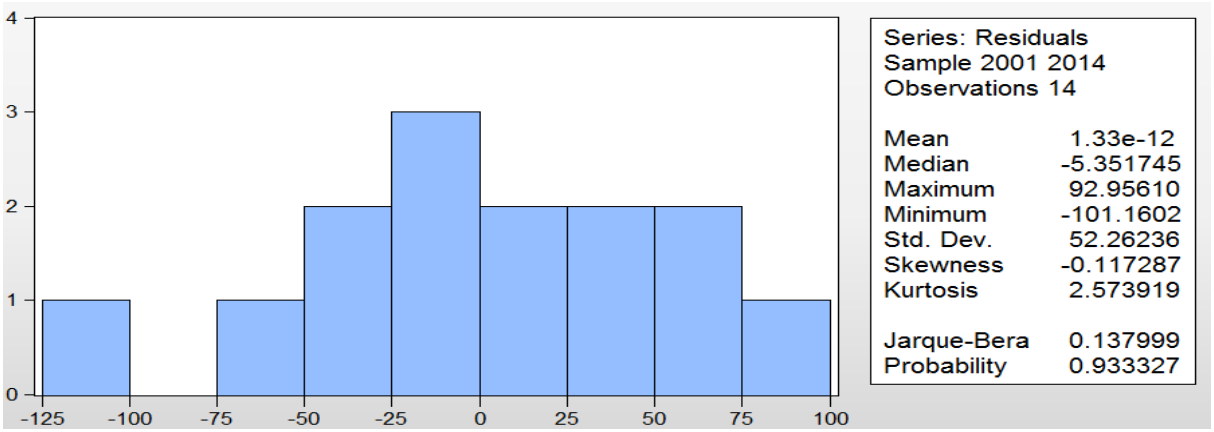

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

تُشير نتائج فحص الاختبار أنّ إحتمال إحصائية "جارك –بيرا" (Prob jarque bera) أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول فرض العدم ومنه نقول أنّ البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية توصّلنا إلى جملة النتائج التالية:

- معدّل نمو الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الثابتة الذي كان متذبذباً وغير مستقر خلال فترة الدِّراسة حيث تراجع من 5% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 3.0% خلال الفترة 2005-2009، ثمّ 3.3% كمتوسط للفترة 2010-2014؛ لم يتجاوز عتبة 3.7 % في المتوسط، وهو ما يؤشّر إلى ضعف إستجابة الإقتصاد الوطني لسياسة التوسّع في الإنفاق العام؛

- قطاعياً تباينت معدّلات النمو من قطاعٍ إقتصاديٍ إلى آخر، حيث سجّل قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 36.5% في تكوين الناتج الدّاخلي الخام خلال الفترة 2001-2014، معدّل نمو سالب بلغ في المتوسّط -1.2%؛ من جهته قطاع الصناعة، الذي لم يساهم سوى بـ 5.5 % في الناتج الدّاخلي، لم يتجاوز معدّل نموّه 4.2% في المتوسط خلال الفترة 2001-2014؛ في المقابل كان أداء قطاع الخدمات أفضل، إذ حقّق معدّل نمو متوسّط بلغ 6.7% بالنسبة للخدمات المسوّقة و4.7% للخدمات غير السوقة. أعلى معدّلات النمو القطاعية خلال الفترة 2001-2014 حقّقها قطاع البناء والأشغال العمومية متضمّنًا الأشغال المرتبطة بقطاع النفط بـ 8.8% كمتوسّط؛ في حين، البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014، تُشير إلى عدم إستقرار معدّل نمو القطاع على طول فترة الدّراسة، فمن 13.2% المُسجلة خلال سنة 2001 تراجع معدّل النمو إلى -1.3 خلال السنة الموالية، ليعاود الإنتعاش مرّة أخرى خلال سنة 2003 ويبلغ 19.7%، وهو ثاني أعلى معدّل نمو يسجّله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجّل سنة 2009 والذي بلغ 20.0%.

- التحليل الإحصائي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر، أظهر وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتغير في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على الناتج الدّاخلي الخام الحقيق، حيث أنّ الزيادة في حجم الإنفاق العام بمقدرا دينار واحد من شأنها أن تولّد زيادة قدرها 0.19 دينار في حجم الناتج الدّاخلي الخام؛

على ضوء النتائج المتوصّل إليها، نقدّم جملة التوصيات التالية:

- إعادة بعث هيئات التخطيط والإستشراف التي توكل لها مهمّات رسم السياسات الإقتصادية وتحديد الأولويات الإنمائية، وتفعيل دور القائم منها على غرار المديرية العامة للتنبأ والسياسات على مستوى وزارة المالية؛
- إعداد إستراتيجية وطنية للنهوض بالجهاز الإنتاجي الوطني وتعزيز التكامل بين قطاعاته المُختلفة؛
- إصلاح قطاع التجارة الخارجية والمنظومة المصرفية، من أجل الحد من التضخّم غير المبرر في أحيان كثيرة لفاتورة الواردات، والتحكم في عمليات تحويل العملة الصعبة إلى الخارج؛
- تفعيل دور هيئات الرقابة على الإنفاق العام، على غرار مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وتوسيع صلاحياتها، والأخذ بعين الإعتبار للتقارير الدّورية التي تُصدرها؛

المراجع

1. Ahmed Zakane , .(2009) .l'inpact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie, une approche en series temporelles multi variees (var) „ p 31 .Les Cahiers du CREAD n.2009/ 87°
2. Barro R .1990) .vol 98 n 5 .(Gouvernement spending in a simple model of endegeneous grotth .
3. Barro. R,1990) .vol.98 .(,Gouvernment spending in a simple model of endegeneous growth . , Journal of political economy.
4. Eric Devaux .(2002) .finances publiquues .breal.
5. la banque d'algeie. (2009). evolution economique et monétaire en algerie. algerie.
6. la banque d'algerie. (2006). evolition economique et monétaire en algerie.
7. Mattieu 2007 breal caron .(2007) .budget et politiques budgetair .brea.
8. Mattieu caron .(2007) .budget et politiques budgetair .breal.
9. ONS .(2013) .activité industruelle- annèe 2012 .
10. ONS. (2016). les comptes economique en volume de 2000 à 2015.
11. ONS. (2013). retrospevtive statistique 1962-2011.
12. p 31 Les Cahiers du CREAD n) .2009/ 87°n ,2009/ 87°p 31 .(la croissance en algerie, une approche en series temporelles multi variees (var . (
13. Robert J, Xavier Sala-i-Martin, Barro .(1990) .Public Finance in Models of Economic Growth .,

14. Xaffier greffe .(1989) .pricipe de politique economique .paris: economica.

15. Xaffier Greffe .(1989) .pricipe de politique économique .paris :economica.,

16. صالحي صالح. (2013). تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014. تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، (الصفحات 1-40). سطيف.

17. مصالح الوزير الأول. (سبتمبر 2019). مخطط عمل الحكومة .